

تفسير البحر المحيط

@ 438 أبو البقاء : ويجوز أن يكون من في موضع رفع على الابتداء ، وفأتبعه الخبر .
وجاز دخول الفاء من أجل أن من بمعنى الذي ، أو شرط انتهى . والاستراق افتعال من
السرقه ، وهي أخذ الشيء بخفية ، وهو أن يخطف الكلام خفية يسيرة . والسمع المسموع ،
ومعنى مبین : ظاهر للمبصرين . .
{ وَالْأَرْضُ مَدَدٌ نَاهَا وَأَلْقَيْتَنَّا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْزَلْنَا فِيهَا مِنْ
كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ
بِرَازِقِينَ * وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُ إِلَّا
بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ * وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ
مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ * وَإِنَّا لَنَازِحُونَ
نَحْنُ وَنُؤْمِتُ وَالْحَارِثُونَ * وَالْقَادُ عَلِمْنَا الْهُمُوسَ الْقَدَمِينَ
مِنْكُمْ * وَالْقَادُ عَلِمْنَا الْهُمُوسَ الْخَرِينَ * وَإِنَّا لَنَازِحُونَ * وَإِنَّا لَنَازِحُونَ *
إِنَّا لَنَازِحُونَ * } : مددناها بسطناها ليحصل بها الانتفاع لمن حلها . قال الحسن
: أخذ □ طينة فقال لها : انبسطي فانبسطت . وقيل : بسطت من تحت الكعبة . ولما كانت هذه
الجملة بعدها جملة فعلية ، كان النصب على الاشتغال أرجح من الرفع على الابتداء ، فلذلك
نصب والأرض . والرواسي : الجبال ، وفي الحديث : (إن الأرض كانت تنكفأ بأهلها كما تنكفأ
السفينة فثبتها □ بالجبال) ومن في من كل للتبعيض ، وعند الأخفش هي زائدة أي كل شيء .
والظاهر أن الضمير في فيها يعود على الأرض الممدودة ، وقيل : يعود على الجبال ، وقيل :
عليها وعلى الأرض معاً . قال ابن عباس ، وابن جبير : موزون مقدر بقدر . وقال الزمخشري
قريباً منه قال : وزن بميزان الحكمة ، وقدر بمقدار يقتضيه لا يصلح فيه زيادة ولا نقصان .
وقال ابن عطية : قال الجمهور : معناه مقدر محرر بقصد وإرادة ، فالوزن على هذا مستعار .
وقال ابن زيد : المراد ما يوزن حقيقة كالذهب والفضة ، وغير ذلك مما يوزن . وقال قتادة
: موزون مقسوم . وقال مجاهد : معدود ، وقال الزمخشري : أوله وزن وقدر في أبواب النعمة
والمنفعة . وبسطه غيره فقال : ما له منزلة ، كما تقول : ليس له وزن أي : قدر ومنزلة .
ويقال : هذا كلام موزون ، أي منظوم غير منتشر . فعلى هذا أي : أنبتنا فيها ، ما يوزن من
الجواهر والمعادن والحيوان . وقال تعالى : { وَأَنْبَتْنَا فِيهَا زَبَابًا حَسَنًا } والمقصود
بالإنبات الإنشاء والإيجاد . .
وقرأ الأعرج وخارجة عن نافع : معائش بالهمز . قال ابن عطية : والوجه ترك الهمز ،

وعلل ذلك بما هو معروف في النحو . وقال الزمخشري : معايش بياء صريحة بخلاف الشماثل والخبائث ، فإنّ تصرّيح الياء فيها خطأ ، والصواب الهمزة ، أو إخراج الياء بين بين . وتقدم تفسير المعایش أول الأعراف والظاهر أنّ من لمن يعقل ويراد به العيال والممالیک والخدم الذين يحسبون أنهم يرزقونهم ويخطئون ، فإنّ هو الرزاق يرزقكم وإياهم . وقال معناه الفراء ، ويدخل معهم ما لا يعقل بحکم التغليب كالأنعام والدواب ، وما بتلك المثابة مما ا رازقه ، وقد سبق إلى طنهم أنهم الرازقون ، وقال معناه الزجاج . وقال مجاهد : الدواب والأنعام والبهائم . وقيل : الوحوش والسباع والطير . فعلى هذين القولين يكون من لما لا يعقل . والظاهر أنّ من في موضع جر عطفاً على الضمير المجرور في لكم ، وهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش . وقد استدلل القائل على صحة هذا المذهب في البقرة في قوله : { وَكَفَّرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } وقال الزجاج : من منصوب بفعل محذوف تقديره : وأعشنا من لستم أي : أمما غيركم ، لأنّ المعنى أعشناكم . وقيل : عطفاً على معایش أي : وجعلنا لكم من لستم له برازقين من العبيد والصناع . وقيل : والحيوان . وقيل : عطفاً على محل لكم . وقيل : من مبتدأ خبره محذوف لدلالة المعنى عليه أي : ومن لستم له برازقين جعلنا له فيها معایش . وهذا لا بأس به ، فقد أجازوا ضربت زيذاً وعمرو بالرفع على الابتداء أي : وعمرو ضربته ، فحذف الخبر لدلالة ما قبله عليه . وتقدم شرح الخزائن . وإنّ نافية ، ومن زائدة ، والظاهر أنّ المعنى : وما من شيء ينتفع به العباد إلا ونحن قادرون على إيجاده وتكوينه والأنعام به ، فتكون الخزائن وهي ما يحفظ فيه الأشياء مستعارة من المحسوس الذي هو الجسم إلى المعقول . وقال قوم : المراد الخزائن حقيقة ، وهي التي تحفظ